ما الذي يجعل مطلب إصلاح قوانين الأسرة ضروريًا، ولماذا الآن؟

musawah
نحو تحقيق المساواة في الأسرة

ورقة سياسات # 01

شهد القرن الحادي والعشرين الكثير من المتغيرات التي طرأت على الواقع الذي تعيشه النساء والأُسر، حيث نجد النساء اليوم يتشاركن مع الرجال في الاضطلاع بإعالة وحماية الأسرة، كما نشهد تزايدًا مضطردًا في أعداد الأسر التي تعولها النساء. ولكن يبقى الإطار القانوني القائم على التمييز، والذي يحكم الحياة الأسرية في المجتمعات المسلمة، مُعَوِّقًا للدعوات المنادية بإصلاح القوانين وجعلها أكثر استجابة لتغيرات الواقع المعيش على أرض الواقع. ينبغي أن تسود مفاهيم العدل والقسط والاستدامة في العلاقات الأسرية سواء بالنسبة للنساء أو الرجال أو الأبناء.

يشتمل مجال قوانين الأسرة على مجموعة من التشريعات والقواعد والتدابير وإجراءات التقاضي والممارسات العرفية التي تحكم العلاقات داخل الأسرة.

وتتضمن قوانين الأسرة أيضًا، إلى جانب موضوعات أخرى كثيرة، موضوعات الزواج والعلاقات الأسرية التي تقع تحت البند 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الخاصة بالزواج والأسرة.

توجد في أكثر من 45 دولة على مستوى العالم- منها دول ذات أغلبية مسلمة وذات أقلية مسلمة- قوانين مدونة وغير مدونة تحكم العلاقات داخل الأسرة، والعديد من تلك القوانين مجحف للنساء والفتيات.

وقد تمكنت مبادرة "مساواة" من خلال الأبحاث التي قمنا بها حول قوانين الأسرة المسلمة في أكثر من 40 دولة، من تحديد 12 قضية هامة، تعد الأكثر شيوعًا في تلك القوانين وتؤثر بالسلب على حيوات النساء، من ضمنها تلك المتعلقة بإبرام الزيجات، وأثناء الزواج، وكذلك عند إنهاء الزواج.

12 قضية رئيسية هامة

- غياب المساواة داخل الإطار القانوني الذي يحكم قوانين الأسرة
- غياب المساواة في القدرة على إبرام الزواج
- الزواج القسري
- زواج الأطفال
- تعدد الزوجات
- العنف تجاه النساء داخل الأسرة
- غياب المساواة في نقل جنسية الزوجة للزوج/الأبناء
- غياب المساواة في الميراث
- غياب المساواة في حقوق الطلاق
- الحرمان من الحقوق المالية عند انتهاء الزواج
- الحرمان من الولاية على الأبناء
- غياب المساواة في حق حضانة الأبناء

ومن الواضح أن قوانين الأسرة المسلمة ا المعاصرة، لا تعكس العدل الذي يُعد مفهومًا محوريًا للقانون في الإسلام. ولا تزال تلك القوانين تنبني على أحكام الفقه القديم والأعراف القديمة المتعلقة بأدوار النساء والرجال، والتي لم تعد تصلح للعصر الحديث. ونلحظ أن تلك القوانين لم تتطور بصورة تعكس التغير في الزمان والظروف.

غالبًا ما تصطدم دعاوى إصلاح قوانين الأسرة في المجتمعات المسلمة بعدة طروح، ينبثق معظمها من منطلقات دينية، حيث يرى العديد ممن هم في مواقع السلطة أن قوانين الأسرة المسلمة مفروضة من الله ومقدسة، وبذلك فهي غير قابلة للتعديل أو الإصلاح. وكذلك يذهب علماء الدين المحافظين، إلى أن الرجال هم من يضطلع بحماية الأسرة وإعالتها، وأن ذلك يستتبع أن تضمن لهم قوانين الأسرة المسلمة السلطة و الولاية على النساء والأبناء. ويرى هؤلاء العلماء، كذلك أن أية محاولة لتغيير القوانين لابد وأن تتعارض مع الإسلام.

ولكننا نجد أن الجهود البحثية والنشطوية قد تطورت خلال العقود الماضية ونجحت في أن تبرهن على إمكانية الإصلاح بل وضرورته.

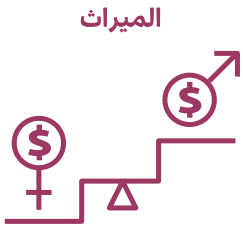

عشرة حقائق أساسية

تثبت أهمية إجراء إصلاحات في قوانين الأسرة المسلمة

1 تلحق قوانين الأسرة المبنية على التمييز الضرر بالنساء والأُسر والمجتمعات.

تتعامل العديد من قوانين الأسرة المسلمة مع النساء كأنهن قاصرات، دومًا تحت ولاية الرجال، مما يعني أن الرجال هم الذين يضطلعون بالقرارات المحورية المتعلقة بالتعليم والعمل والنفقات والسفر والزواج والصحة الجنسية والإنجابية، إلخ، دون النساء. وتسلب مثل هذه القوانين النساء الفاعلية والاستقلال.

تتسبب القوانين التي لا تكفل حماية حقوق النساء والأبناء، في وضعهم رهن ظروف اجتماعية-اقتصادية هشة. وتتسبب الآثار الناجمة عن قوانين الأسرة التمييزية وممارساتها، إلى جانب نظم وإجراءات التقاضي، التي تحول بين حصول النساء على أحكام عادلة، في تدهور صحة النساء النفسية وفي إلحاق أضرار نفسية-اجتماعية بهن وبأبنائهن، وهو ما يؤدي بالتبعية إلى تدهور ظروفهن المعيشية.

2 لا تعكس قوانين الأسرة المسلمة واقع الأُسر المعيش في الوقت الراهن.

كان الفقهاء القدامى يعتبرون الزواج مبنيًا على اتفاق تبادلي: طاعة الزوجة وخضوعها في مقابل الإنفاق والحماية من قِبَل الزوج. ولا يزال هذا الإطار القانوني يحكم قوانين الأسرة المسلمة إلى اليوم، وهو ما يجعل القوانين تتضمن بنودًا وإجراءات وممارسات تتسم بالتمييز ضد المرأة.

أصبح واقع النساء المعيش رهن التغيير المستمر على الصعيد العالمي، حيث نجد أن كثيرًا من النساء يتولين المسؤولية الرئيسية في رعاية الأسرة والإنفاق عليها و الولاية اعلى أبنائهن، أو نجدهن يتقاسمن تلك الأدوار مع أزواجهن. وبالرغم من أنه ليس بإمكان العديد من الرجال القيام بأدوارهم التقليدية في الإنفاق أو الحماية، إلا أننا نجدهم لا يزالون يتمتعون بالسلطة والامتيازات القانونية، في حين نجد النساء اللاتي يضطلعن بأدوار دعم وحماية أسرهن محرومات من ممارسة الحقوق المرتبطة بتلك الأدوار. وفي الواقع أننا نجد أنه بغض النظر عن الظروف التي تعيشها النساء داخل الأسرة أو الأدوار التي يمارسنها، فإن القوانين والممارسات الحياتية لا تزال تعاملهن معاملة القاصرات.

3 تتأسس قوانين الأسرة المسلمة على الفقه وهو نتاج تفسير البشر للشريعة.

الشريعة

الله ← الرسول

هي مجموعة القيم الدينية والمباديء، التي أوحاها الله للرسول (عليه الصلاة والسلام)، لتوجيه الحياة البشرية

≠

الفقه

التفسيرات البشرية

الفهم البشري وتفسير النصوص.

سنّت الحكومات المختلفة قوانين الأسرة المسلمة المعمول بها اليوم، وطبقتها بناء على خليط من الفقه القديم (أي أشكال الفهم البشرية للشريعة التي تعود إلى قرون مضت)، والثقافات المحلية، والتراث الاستعماري. وهناك فرق واضح بين الشريعة والفقه، حيث تُعتبر الشريعة في المفهوم الإسلامي مقدسة وسرمدية، اما الفقه فهو التفاسير البشرية التي صيغت في زمان ومكان معينين، ولذا فالفقه أمرٌ متغير.

الشريعة
↓
إلهية وخالدة

الفقه
↓
متغير

تنقسم أحكام الفقه إلي فئتين:

(1) **العبادات**، وهي المتعلقة بأمور التعبد والسلوك الروحاني التي تخص العلاقة بين الله وعباده، و (2) **المعاملات**، وهي السلوك الاجتماعي والتعاقدي بين البشر. وطالما اعتبرت الأحكام المنتمية إلى هذه الفئة الأخيرة، أحكامًا قابلة للتغيير بناءً على تغير الظروف

العبادات

المعاملات

ليست قوانين الأسرة مقدسة، بل هي من صنع الإنسان.

4 يقدم لنا القرآن والسنة قيمًا يمكن أن نؤسس عليها قوانينًا مساواتية.

تتعارض قوانين الأسرة التمييزية والتي تلحق الظلم بالنساء مع المبادئ الأخلاقية الإرشادية التي يُرسيها القرآن، كما تتعارض مع المفاهيم المعاصرة للعدل ومبادئ حقوق الإنسان. وفي الواقع فإن القرآن والسنة، وهما المصدران الرئيسان للشريعة، يحثان على إقامة علاقات إنسانية وزوجية قوامها المساواة والعدل والمودة والرحمة والاحترام المتبادل بين الأفراد.

نجد على سبيل المثال الآية 21 من سورة "النساء" تصف الزواج على أنه 'ميثاق غليظ' حيث تشتق كلمة 'ميثاق' من الاسم 'ثقة'. ونجد كذلك أن القرآن يعتبر الزواج ارتباطًا حميميًا وآمنًا مثلما نجد في الآية 187 من سورة "البقرة". ("هن لباس لكم وأنتم لباس لهن")، والآية 21 من سورة "الروم" ("ومن آياته أن خلق لكم أزواجًا من أنفسكم لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة").

القيم القرآنية

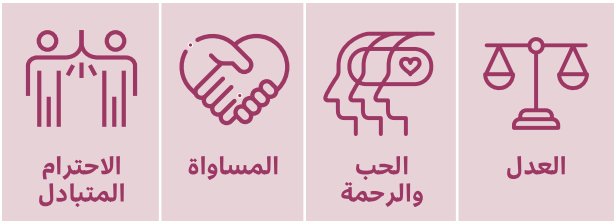

يجب أن تعكس قوانين الأسرة التي تصدر أو يطرأ عليها التعديل باسم الإسلام، القيم القرآنية مثل العدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية والمودة والرحمة والاحترام المتبادل بين البشر جميعهم.

وتتطابق كل هذه القيم تمام التطابق، مع معايير حقوق الإنسان العالمية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والضمانات التي تكفلها قوانين الدول فيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز.

5 يدعم تنوع أدوات استنباط الاحكام في التراث الفقهي الإسلامي إمكانية وضع قوانين مساواتية، كما يسمح بإدخال إصلاحات على القوانين القائمة.

إن تراث الفقه الإسلامي تراث غني ومرن وحيوي، كما أنه ينطوي على أدوات مفاهيمية ومناهج قانونية، تسمح بإحداث نقلة باتجاه إقامة علاقات مساواتية داخل الأسرة والمجتمع. ومن هذه الأدوات:

الاجتهاد

ويعني الجهود الإنسانية الساعية إلى فهم وتفسير الشريعة بُغية إيجاد حلول للمشكلات القائمة والمستجدة.

الاختلاف

ويشير إلى التعددية في الآراء بين الفقهاء والتي تعود إلى محاولات الفقهاء المبكرة لتفسير القرآن والسنة، حيث كان اختلاف الآراء جزءًا أصيلًا من التدقيق الحثيث المتبع في الفقه الإسلامي.

الإستحسان

ترك حكم شرعي مستقر عليه لحكم جديد او لعادة من اجل تحقيق العدالة.

الضرورة

وهو مبدأ يأخذ في الاعتبار الظروف المستحدثة والمُلِّحة ويسمح بالمرونة القانونية بُغية تجنب وقوع أضرار كبيرة.

الاستصلاح / المصلحة

الاجتهاد للوصول إلى حكم جديد لتحقيق المصلحة.

6 لا يمكن أن نجد تطابقًا تامًا بين أي قانونين للأسرة المسلمة على مستوى العالم أجمع.

لا يوجد ما يسمى ب 'قانون أسرة إسلامي' موحد ومقدس لا يتغير، ويخدم المسلمين في كافة أنحاء العالم، حيث تأثرت قوانين الأسرة المسلمة بشدة على مر الزمان بالأحداث التاريخية والعادات المحلية والأعراف، إلى جانب تأثرها بالقيم القانونية والاجتماعية، التي أُدخلت عليها خلال فترات تاريخية مختلفة؛ منها عصور الاستعمار. وفي الواقع فإن العديد من قوانين الأسرة المسلمة الحالية متأثرة بإرث الاستعمار. **ويعد التنوع في قوانين الأسرة، دليلا على الدور الذي لعبه البشر في وضع هذه القوانين وكذلك على قابلية هذه القوانين للتغير والتكيف.**

7 يشهد العالم بأسره إصلاحات كثيرة في قوانين الأسرة المسلمة.

نجد قوانين الأسرة المسلمة في العالم أجمع، في حالة تطور دائم وتغير استجابة لتغير ظروف الزمان والمكان. وتوضح لنا الإصلاحات الهادفة إلى المساواة والعدل التي أُدخلت حديثًا على قوانين الأسرة أن التغيير ممكن بحق، حالما توافرت لدى قادة الدول وصانعي السياسات، الإرادة السياسية.

أمثلة للسياقات التي شهدت إدخال بعض الإصلاحات

أدخلت العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة إصلاحات على قوانين الأسرة مستعينة بمنهج إسلامي نابع من مبادئ قرآنية محورية وهي المساواة والعدل. وقد تضمنت هذه الإصلاحات الآتي:

الجزائر: يلزم قانون الأسرة كلًا من الزوجة والزوج العيش في تآلف وتوافق، والاحترام والمودة المتبادلين، وأن يتشاركا في الحفاظ على مصالح الأسرة، وفي حماية أبنائهما الذكور والإناث وتوفير التعليم الجيد لهم، وأن يتشاركا في إدارة شؤون الأسرة، بما فيها تحديدًا الإنجاب.

المغرب: ينظر قانون الأسرة (المدونة) إلى الزواج بوصفه علاقة شراكة بين طرفين متساويين، ويحدد القانون الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين والتي تتضمن: (أ) العيش سويًا، والاحترام المتبادل والمودة والحفاظ على مصالح الأسرة، (ب) أن يضطلع كلا الزوجين بمسؤولية إدارة شؤون المنزل وحمايته وكذلك تعليم الأبناء ذكورًا وإناثًا، (ج) التشاور في القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الأسرة.

8 إصلاح قوانين الأسرة ضروري لتحقيق المساواة بين النساء والرجال.

تكشف الدراسات والمسوح العالمية التي أجريت حول قضية المساواة بين النساء والرجال (WEF, Global Gender Gap report 2020) عن أن من بين الدول الخمس والعشرين التي تحتل المراكز الأخيرة في تلك القضية، هناك واحد وعشرين دولة ذات أغلبية مسلمة. وتتشابك قوانين الأسرة وممارساتها مع كافة جوانب حيوات النساء، مما يجعل من المستحيل أن تكون للنساء القدرة على اتخاذ قرارات جوهرية، مثل تلك المتعلقة بالتعليم والعمل والإنفاق دون أن يكون لديهن استقلال تام داخل مؤسسة الزواج، إلى جانب حقوق مساواتية في إنهاء الزواج وكذلك في الميراث والجنسية.

تغيب المساواة في فرص الحصول على عمل أو تأسيس تجارة في المجتمعات التي يسود فيها التباين في الحقوق القانونية بين الجنسين. وتُجِد القيود القانونية من قدرة النساء على اتخاذ القرارات، مما قد يكون له تبعات بعيدة المدى.

توضح لنا البيانات العالمية، تزايد أعداد النساء الملتحقات بالعمل في السياقات التي شرعت في إدخال إصلاحات متعلقة بالمساواة بين النساء والرجال (World Bank, Women, Business and Law Report 2019). كما نجد ارتباطًا وثيقًا بين قوانين الاسرة و القوانين الأخرى ذات الصلة بقضية المساواة بين الجنسين مثل قوانين العمل، و وهو الأمر الذي يجعل إصلاح قوانين الأسرة التمييزية مطلبًا أساسيًا لتحقيق المساواة بين النساء والرجال.

9 إصلاح قوانين الأسرة أمر ضروري لدفع الجهود الساعية لتحقيق التنمية الإنسانية.

تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تفعيل أهداف التنمية المستدامة، والتي أقرها المجتمع الدولي بوصفها أهدافًا محورية في التعامل مع قضايا، غياب المساواة والفجوات في التنمية الإنسانية. فبالإضافة إلى الهدف رقم 5 وهو "تحقيق المساواة بين النساء والرجال وتمكين كافة النساء والفتيات"، فإن إصلاح قوانين الأسرة، يؤثر أيضًا على أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف رقم 3 الداعي إلى "ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية"، والهدف رقم 4 الذي ينص على "إتاحة تعليم يضمن المساواة والإنصاف للجميع"، والهدف رقم 8 الذي ينص على "دعم النمو الاقتصادي وإتاحة التوظيف والعمل اللائق للجميع."

وقد أظهرت الدراسات مؤخرًا أنه "يُعد إدخال إصلاحات مساواتية على قوانين الأسرة، من بين أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء" (Htun, et al., 2019)، وأن المساواة بين النساء والرجال تعود بالفائدة على الاقتصادات القومية والعالمية وعلى المجتمعات بوجه عام (McKinsey Global Institute, 2015).

10 العدل داخل الأسرة هو أساس تحقيق العدل في المجتمع.

تشكل الأسرة بكافة تنوعاتها وأشكالها قلب المجتمع، ويمكن أن تكون الأسرة النسق الداعم الرئيسي لأفرادها، أو أن تكون المكان الذي يتعرض فيه هؤلاء الأفراد للاستغلال والتمييز. وتساهم قوانين الأسرة المساواتية، في خلق بيئة يدعم فيها أفراد الأسرة بعضهم البعض، بناءً على قدرة كل منهم على تولي مهام بعينها، من مجمل المهام المتاحة، وليس بناءً على أدوار مرتبطة بالجندر.

وتدعم مبادرة "مساواة"، الجهود التي تتبنى مناهجًا موضوعية، ساعية لتحقيق تغييرات جوهرية للوصول إلى المساواة، وهي الجهود التي تسعى لسن قوانين وسياسات تضع الجندر في الاعتبار، وتطوير برامج تقضي على المعوقات الاجتماعية والتاريخية التي تواجه النساء، بهدف إحداث نقلات طويلة المدى في المؤسسات والأنظمة وعلاقات القوة.

ينبغي أن تضمن الدول والسلطات الدينية والمجتمع المدني، وكافة منظمات المجتمع حصول النساء على سلطات حقيقية، تمكنهن من اتخاذ القرار والمشاركة الكاملة في الأسرة والمجتمع والدولة، وأن يتمتعن بالكرامة والأمان والاحترام.

إن الإصلاحات التي تهدف إلى تحقيق المساواة والعدل في قوانين الأسرة المسلمة ليست ممكنة فقط، بل ضرورية ضرورة قصوى!
فلن يكون هناك عدل دون مساواة في القرن الحادي والعشرين.

يجب أن تكون المساواة أساس كافة قوانين الأسرة المسلمة

المبادئ الإسلامية

يجب أن تتأسس العلاقات داخل الأسرة على قيم قرآنية مثل المودة والرحمة والكرامة والرضاء المتبادل. قوانين الأسرة من وضع البشر ولهذا يمكن تغييرها.

القوانين الدولية

تشكل المساواة داخل الأسرة أولوية هامة لأنها من متطلبات تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وهو ما يُعد التزامًا عالميًا تتعهد به الدول.

قوانين الدول

على الدول أن تضمن أن تأتي قوانين الأسرة انعكاسًا للكفالات الدستورية المتعلقة بالمساواة. ويجب ألا تكون هناك استثناءات في المساواة على أسس الجنس أوالعرق أوالمعتقدات الدينية أو الإعاقة أو غير ذلك من الأسباب.

الواقع المعيش

يشهد الوقت الراهن تغيرات في ظروف الحياة والعلاقات الأسرية. وتتأسس القوانين الحالية على أفكار عتيقة لا تعكس الأعراف السائدة اليوم. وتتسبب هذه القوانين في زعزعة استقرار ورفاهية الأسرة والأفراد، ولذا ينبغي تغييرها.

صادر عن مبادرة "مساواة" 2020

musawah

هذا الملخص للسياسات جزء من سلسلة من ملخصات السياسات التي تتناول قضايا هامة في قوانين الأسرة المسلمة وهي متاحة على موقع مساواة: www.musawah.org.

للحصول على معلومات عامة عن إصلاح قوانين الأسرة ومعرفة المراجع التي تحتوي على هذه المعلومات، يمكن زيارة صفحة الملخصات على موقع مساواة.

أصدرت هذه الوثيقة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، وفي إطار برنامج "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية. الرؤى المطروحة تعبر عن وجهة نظر "مساواة" ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر أي من الممولين.

يسمح بنسخ أي جزء من هذا الإصدار أو إعادة نشره أو اقتباسه أو تخزينه على نظم الأرشفة أو نقله في أي شكل أو بأي وسيلة بغرض تلبية احتياجات محلية شريطة غياب أية نية في جني الأرباح المادية، وأن يشار إلى مبادرة مساواة بوصفها المصدر في أية إصدارات تنسخ العمل أو تعيد نشره أو تقتبسه أو تترجمه. ويجب إرسال نسخة من أي عمل يعيد طبع هذا النص أو يقتبسه أو يترجمه إلى مبادرة مساواة على عنوانها الموجود على الموقع.

www.musawah.org | musawah@musawah.org | FB: musawahmovement | TWITTER: @musawah